

اتفاقية قنصلية

بين

جمهورية الصين الشعبية والجمهورية التونسية

ان جمهورية الصين الشعبية

والجمهورية التونسية

حرصا على تدعيم علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ورغبة منهما في تطوير علاقاتهما القنصلية من أجل تسهيل حماية حقوقهما ومصالحهما وحقوق ومصالح مواطنيهما.

وتأكيدا منهما على ان اتفاقية فيانا للعلاقات القنصلية المؤرخة في 24 أبريل 1963

تعتبر وثيقة أساسية لمعالجة الشؤون القنصلية بين البلدين .

قررتا عقد هذه الاتفاقية القنصلية وعينت لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين عنهما

وهما :

عن جمهورية الصين الشعبية

السيد آن هوي هوي

سفير جمهورية الصين الشعبية بتونس

عن الجمهورية التونسية

السيد نور الدين المجذوب كاتب الدولة

لدى وزير الشؤون الخارجية

الباب الأول

اصطلاحات

المادة الأولى

اصطلاحات

لأغراض هذه الاتفاقية تكون للاصطلاحات التالية المعاني المبينة أمام كل منهما

- (1) - الدولة الباعثة : تعني الدولة المتعاقدة التي تعين الموظفين القنصلين
- (2) - دولة الاقامة : تعني الدولة المتعاقدة التي يؤدي الموظفون القنصليون مهامهم القنصلية في أراضيها .
- (3) - البعثة القنصلية : تعني أية قنصلية عامة أو قنصلية أو نيابة قنصلية أو وكالة قنصلية .
- (4) - الدائرة القنصلية : تعني المنطقة المخصصة لبعثة قنصلية لممارسة الأعمال القنصلية فيها .
- (5) - رئيس البعثة : يعني القنصل العام أو القنصل أو نائب القنصل أو وكيل القنصل المكلف من قبل الدولة الباعثة برئاسة بعثة قنصلية .
- (6) - الموظف القنصلي : يعني أي شخص يكلف بهذه الصفة بممارسة أعمال قنصلية بما في ذلك رئيس البعثة القنصلية .
- (7) - المستخدم القنصلي : يعني أي شخص يؤدي أعمالا ادارية أو فنية في بعثة قنصلية .
- (8) - عملة المصالح القنصلية : يعني أي شخص يقوم بأعمال خدمية في بعثة قنصلية .
- (9) - عضو البعثة القنصلية : يعني الموظفين القنصلين والمستخدمين وعلية المصالح القنصلية .
- (10) - عضو الأسرة : يعني زوج أو زوجة عضو البعثة القنصلية وأولاده ووالديه بشرط أن يقيم هؤلاء الأشخاص مع عضو البعثة القنصلية وأن يعيّلهم طبقا لتشريع الدولة الباعثة .
- (11) - عملة الخدمة الخاصة : يعني أي شخص يستخدم في الخدمة الخاصة لعضو البعثة القنصلية .
- (12) - المحلات القنصلية : تعني المباني أو أجزاء من المباني والأرض الملحقة بها بصرف النظر عن ملكيتها والمستعملة خصيصا لأغراض البعثة القنصلية .
- (13) - المحفوظات القنصلية : تعني جميع الأوراق والمراسلات والكتب والأفلام والأشرطة والسجلات والشفرة والرموز وفهارس البطاقات الخاصة بالبعثة القنصلية وأية مواد أو أشياء معدة لحمايتها والمحافظة عليها .
- (14) - مواطن الدولة الباعثة : يعني أي شخص طبيعي يتمتع بجنسية الدولة

- وينطبق مصطلح مواطن الدولة الباعثة على الشخصية الاعتبارية (المعنوية) القائمة في الدولة الباعثة والمنشأة طبقاً للقوانين والتراتب المعمول بها في تلك الدولة .
- (15) - سفينة الدولة الباعثة : تعني أية سفينة تبحر رافعة علم الدولة الباعثة وفقاً لقانونها باستثناء السفن الحربية .
- (16) - طائرة الدولة الباعثة : تعني أية طائرة مسجلة في الدولة الباعثة وتحمل علامات تسجيل تلك الدولة باستثناء الطائرات الحربية .

الباب الثاني انشاء بعثة قنصلية وتمييز أعضائها المادة الثانية انشاء بعثة قنصلية

- (1) - لا يمكن انشاء بعثة قنصلية على أراضي دولة الاقامة الا بموافقة هذه الدولة
- (2) - يحدد مقر البعثة القنصلية ودرجتها ودائرة اختصاصها من قبل الدولة الباعثة وبعد موافقة دولة الاقامة .
- (3) - لا يمكن للدولة الباعثة اجراء أي تعديل لاحق لمقر أو درجة أو دائرية اختصاص البعثة القنصلية بعد تحديدها الا بموافقة دولة الاقامة .
- (4) - ينبغي كذلك الحصول على موافقة دولة الاقامة اذا أرادت قنصلية عامة أو قنصلية افتتحت نيابة قنصلية أو وكالة قنصلية في منطقة غير التي توجد هي فيها .
- (5) - وينبغي أيضاً الحصول على موافقة صريحة وسابقة من دولة الاقامة لفتح مكتب يكون تابعاً لقنصلية دائمة في منطقة غير التي توجد هي فيها .

المادة الثالثة تمييز وتسجيل رؤساء البعثات القنصلية

- (1) - تقوم الدولة الباعثة بواسطة القنوات الدبلوماسية بتقديم برائة تعيين رئيس البعثة القنصلية الى دولة الاقامة ، وتحدد هذه البرائة الاسم الكامل لرئيس البعثة القنصلية ودرجته ومقر ونوع البعثة القنصلية ودائرة اختصاصها .
- (2) - عند تسلم برائة تعيين رئيس البعثة القنصلية تؤكد دولة الاقامة التعيين باجازة في أسرع وقت ممكن على أن توضح هذه الاجازة مكان اقامة البعثة ودائرة اختصاصها ، واذا رفضت دولة

الاقامة تأكيدها للتعين فانها ليست ملزمة بتقديم أسباب مثل هذا الرفض.

(3) - يجوز لرئيس البعثة القنصلية أن يمارس مهامه القنصلية بعد اصدار اجازة التأكيد من قبل دولة الاقامة، وقبل اجازة التأكيد يجوز لرئيس البعثة القنصلية أن يمارس مهامه مؤقتا بعد الحصول على موافقة دولة الاقامة.

(4) - بعد تأكيد تعيين رئيس البعثة القنصلية أو بعد السماح له بممارسة مهامه بصفة مؤقتة، تقوم دولة الاقامة بإبلاغ السلطات المختصة في دائرة اختصاص البعثة القنصلية فوراً بذلك وتتخذ كافة الاجراءات الضرورية ليتمكن رئيس البعثة القنصلية من ممارسة مهامه وليتمتع بالحقوق والتسهيلات والامتيازات والحصانات المقررة بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة

الممارسة المؤقتة لمهام رئيس البعثة القنصلية

(1) - اذا لم يتمكن رئيس البعثة القنصلية من ممارسة مهامه لأي سبب كان أو اذا كان منصبه شاغرا بصفة مؤقتة يجوز للدولة الباعثة أن تغوض موظفا قنصليا من البعثة أو من بعثة قنصلية أخرى في دولة الاقامة أو موظفا دبلوماسيا من سفارتها في دولة الاقامة كرئيس بالنيابة للبعثة القنصلية وتقوم الدولة الباعثة بإبلاغ دولة الاقامة مسبقا بالاسم الكامل والمركز الوظيفي الأصلي لرئيس البعثة القنصلية بالنيابة.

(2) - يتمتع رئيس البعثة القنصلية بالنيابة بنفس الحقوق والتسهيلات والامتيازات والحصانات التي يتمتع بها رئيس البعثة القنصلية وفقا لهذه الاتفاقية.

(3) - يستمر تمتع الموظف الدبلوماسي المفوض كرئيس بالنيابة للبعثة القنصلية بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية المقررة له أصلا.

المادة الخامسة

الإبلاغ بالوصول والمغادرة

تقوم الدولة الباعثة في الوقت المناسب بإبلاغ وزارة الخارجية أو الجهاز المكلف منها في دولة الاقامة كتابة بما يلي :

(1) - اسم عضو البعثة القنصلية الكامل ومركزه الوظيفي وتاريخ وصوله ومغادرته النهائية أو انتهاء مهامه وكذلك بآية تغييرات في مركزه الوظيفي أثناء عمله في البعثة القنصلية.

- (2) - الاسم الكامل والجنسية وتاريخ الوصول والمغادرة النهائية لأي فرد من عائلة
عضو البعثة القنصلية ومن يصبح فردا فيها أو يفقد هذه الصفة.
- (3) - الاسم الكامل والجنسية والمهام وتاريخ الوصول والمغادرة النهائية لعضو
الخدمة الخاصة.

المادة السادسة **بطاقات الهوية**

تقوم السلطات المختصة في دولة الإقامة باصدار بطاقات هوية لأعضاء البعثة القنصلية
وأفراد أسرهم باستثناء مواطني دولة الإقامة أو المقيمين الدائمين فيها وفقا للقوانين النافذة في هذه
الدولة.

المادة السابعة **جنسية الموظف القنصلي**

الموظف القنصلي مواطن من الدولة الباعثة وليس مقيما بصفة دائمة في دولة الإقامة.

المادة الثامنة **الاملان عن الأشخاص غير المرفسوب فيهم أو غير المقبولين**

- (1) - يجوز لدولة الإقامة في أي وقت أن تبلغ الدولة الباعثة بواسطة القنوات الدبلوماسية
اعلامها بأن أحد أعضاء البعثة القنصلية شخص غير مرغوب فيه أو غير مقبول، وليس على دولة الإقامة
أن تعطي الأسباب لهذا القرار.
- (2) - في الحالات المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة تسترجع الدولة الباعثة
ذلك الشخص أو تنهي مهامه في البعثة القنصلية وانا عجزت الدولة الباعثة خلال وقت معقول عن
القيام بالتزاماتها يحق لدولة الإقامة أن تسحب قبولها للشخص المذكور أو تتوقف عن اعتباره عضوا
في البعثة القنصلية.

الباب الثالث **التسهيلات والامتيازات والحصانات** **المادة التاسعة** **التسهيلات للبعثة القنصلية**

- (1) - تمنح دولة الإقامة تسهيلات كاملة لممارسة مهام البعثة القنصلية .
- (2) - تعامل دولة الإقامة أعضاء البعثة القنصلية بما يستحقونه من الاحترام وتتخذ الاجراءات المناسبة لضمان تأدية هؤلاء الأعضاء لمهامهم بسهولة ويسر وتمتعهم بحقوقهم وتسهيلاتهم وامتيازاتهم وحصاناتهم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة حيازة محلات قنصلية و مساكن

- (1) - في حدود ما تسمح به قوانين وتراتب دول الإقامة يحق للدولة الباعثة أو من يمثلها :
أ - أن تشتري أو تستأجر أو تحوز بأية طريقة أخرى بناية أو جزءا من بناية والأرض الملحقة بها للاستعمال كمحلات قنصلية ومساكن لأعضاء البعثة القنصلية باستثناء المساكن لأولئك الأعضاء الذين يحملون جنسية دولة الإقامة أو المتمتعين بإقامة دائمة فيها .
ب - أن تشيد بنايات جديدة على الأرض المحازة أو تحسن البنايات المشار إليها بالفقرة السابقة .
- (2) - تساعد دولة الإقامة الدولة الباعثة على الحصول على محلات قنصلية وعند الضرورة على مساكن مناسبة لأعضاء البعثة القنصلية .
- (3) - أثناء ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة تحترم الدولة الباعثة أو من يمثلها قوانين وتراتب دول الإقامة فيما يتعلق بالأرض والبناء وتخطيط المدينة .

المادة الحادية عشرة استعمال العلم الوطني والشعار

- (1) - يحق للدولة الباعثة أن تضع شعارها واسم البعثة القنصلية بلغتي الدولة الباعثة ودولة الإقامة على مقر بعثتها القنصلية .
- (2) - يحق للدولة الباعثة رفع علمها الوطني على مقر بعثتها القنصلية ومسكن رئيس البعثة القنصلية ووسائل النقل المستعملة لتأدية واجباته الرسمية .

المادة الثانية عشرة عدم انتهاك المحلات القنصلية ومساكن الموظفين القنصليين

- (1) - لا يجوز انتهاك حرمة المحلات القنصلية ومساكن الموظفين القنصليين ولا يجوز

لسلطات دولة الإقامة دخولها بدون موافقة رئيس البعثة القنصلية أو رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة الباعثة في دولة الإقامة أو بدون موافقة الشخص المفوض من أي منهما وتعتبر موافقة رئيس البعثة القنصلية متوفرة ضمناً في حالة اندلاع حريق أو حدوث كارثة أخرى تستدعي اتخاذ تدابير حماية فورية.

(2) - تتخذ دولة الإقامة كافة الاجراءات الضرورية لحماية المحلات القنصلية ومساكن الموظفين القنصليين ضد أي تدخل أو ضرر ولمنع أي اخلال بسلامة البعثة القنصلية أو اساءة لكرامتها.

المادة الثالثة عشرة

حصانة المحلات القنصلية من الاستيلاء.

يجب ان تكون مباني القنصلية وأثاثها وممتلكات البعثة القنصلية ووسائل النقل بها محصنة ضد أي شكل من اشكال الاستيلاء للأغراض الدفاع الوطني أو المنفعة العامة وانا أصبح انتزاع الملكية ضروريا لمثل هذه الأغراض وجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب عرقلة القيام بالوظائف القنصلية ولدفع تعويض فوري ومناسب وفعلي للدولة الباعثة.

المادة الرابعة عشرة

عدم انتهاك محفوظات البعثة القنصلية

تتمتع المحفوظات القنصلية بالحصانة التي تحظر انتهاك حرمتها في أي زمان ومكان.

المادة الخامسة عشرة

حرية الاتصال

(1) - تسمح دولة الإقامة بحرية اتصال البعثة القنصلية لجميع الأغراض الرسمية وتحميمها.
(2) - يجوز للبعثة القنصلية في خصوص اتصالها بالحكومة والبعثات الدبلوماسية والبعثات القنصلية الأخرى للدولة الباعثة، أن تستخدم جميع وسائل الاتصال المناسبة بما فيها الرسائل بالشفرة والرموز وحاملي البريد الدبلوماسيين أو القنصليين أو الحقائب الدبلوماسية أو القنصلية. ولا يجوز للبعثة القنصلية أن تتركب وتستعمل جهاز ارسال راديو (لاسلكي) الا بعد الحصول على موافقة دولة الإقامة.

(3) - مراسلات البعثة القنصلية الرسمية غير قابلة للانتهاك، ولا يجوز فتح الحقيقية القنصلية أو حجزها أو تأخيرها، ويجب أن تحمل الحقيقية القنصلية علامات خارجية تدل على طبيعتها، وتحتوى الحقيقية القنصلية فقط على المراسلات والوثائق الرسمية والمواد المعدة للاستعمال

الرسمي دون سواها وفي حالة وجود أسباب جدية لدى دولة الإقامة تحمل على الاعتقاد بأن الحقيية تحتوي أشياء غير ما ذكر سابقا فإنه يجوز لها طلب فتح الحقيية بحضور مندوب عن البعثة القنصلية أو أعادتها من حيث ات اذا رفضت البعثة هذا الطلب.

(4) - يكون حامل الحقيية القنصلية مواطنا للدولة الباعثة ومن غير القيمين بصفة دائمة بدولة الإقامة ويحمل وثيقة رسمية تشهد بصفته ويتمتع بنفس التسهيلات والامتيازات والحصانات التي في دولة الإقامة مثل ما يتمتع بها حامل الحقيية الدبلوماسية.

(5) - يجوز تسليم الحقيية القنصلية لقائد طائرة أو ريان سفينة الدولة الباعثة ويجب تزويده بوثيقة رسمية تبين عدد الطرود التي تتكون منها الحقيية ولا يعتبر كحامل للحقيية القنصلية، ويجوز لأحد أعضاء البعثة القنصلية باعفاق مع السلطات المختصة في دولة الإقامة أن يتسلم الحقيية من قائد الطائرة أو من ريان السفينة أو أن يسلمها إليه مباشرة وبكل حرية.

المادة السادسة عشرة

الرسوم والمعاليم القنصلية

- (1) - يجوز للبعثة القنصلية أن تستوفي رسومات ومعاليم في اقليم دولة الإقامة مقابل أعمال قنصلية وفقا لقوانين وتراتب الدولة الباعثة.
- (2) - مداخيل الرسوم والمعاليم المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة وسنداتها تعفى من جميع الاداءات والضرائب في دولة الإقامة.
- (3) - تسمح دولة الإقامة لبعثة القنصلية أن تحول الى الدولة الباعثة مداخيل الرسوم والمعاليم المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

المادة السابعة عشرة

حرية التنقل

مع مراعاة القوانين والتراتب الخاصة بالمناطق المحرمة أو المحدد دخولها لدواعي الأمن الوطني فان دولة الإقامة تضمن حرية التنقل والتجول في أراضيها لجميع أعضاء البعثة القنصلية.

المادة الثامنة عشرة

عدم انتهاك الحرمة الشخصية للموظفين القنصليين

- (1) - تعامل دولة الإقامة الموظفين القنصليين بالاحترام الواجب لهم وتتخذ جميع

التدابير الخاصة لمنع كل اعتداء على أشخاصهم وحريرتهم وكرامتهم.

(2) - لا يمكن القاء القبض على الموظفين القنصليين أو ايقافهم تحفظيا الا في صورة جريمة هامة وعلى اثر قرار يصدر من السلطة العدلية المختصة.

(3) - وفيما عدا الصورة في الفقرة (2) من هذه المادة لا يمكن حبس الموظفين القنصليين ولا ان يجرى عليهم أي شكل آخر من تحديد حريرتهم الشخصية الا في صورة تنفيذ حكم عدلي نهائي.

(4) - وعندما يقع القيام باجراءات جنائية ضد موظف قنصلي فعلى هذا الأخير ان يمثل لدى السلطات المختصة غير ان هذه الاجراءات ينبغي سلوكها مع المراعاة الواجبة لموظف قنصلي بموجب موقعه الرسمي وفيما عدا الصورة المذكورة في الفقرة (2) من هذه المادة بحيث تقع مضايقة القيام بوظائف القنصلية باقل ما يمكن وعندما يتعين في الظروف المنصوص عليها بالفقرة (2) من هذه المادة ان يجعل موظف قنصلي في حالة ايقاف تحفظي فالاجراءات المتخذة ضده ينبغي ان تفتح في أقرب وقت.

(5) - في صورة ما اذا وقع القاء القبض على عضو من البعثة القنصلية أو ايقافه تحفظيا أو اجراءات تتبعات جنائية ضده تكون الدولة التي بها الاقامة ملزمة باعلام رئيس البعثة القنصلية بذلك في أقرب وقت ممكن، فاذا كان هذا الأخير هو نفسه المقصود باحدى هذه الاجراءات فانه يجب على دولة الاقامة ان تعلم الدولة الباعثة بذلك بالطريقة الدبلوماسية .

المادة التاسعة عشرة

الحصانة القنصلية

(1) - يتمتع الموظف القنصلي بالحصانة أمام السلطات القضائية أو الادارية في دولة الاقامة فيما عدى ما يأتي من الدعاوى المدنية .

أ - الدعاوى الناتجة عن ابرام لعقد لم يقم بابرامه صراحة أو ضمنا بصفته مندوبا عن الدولة الباعثة .

ب - الدعاوى العقامة من طرف ثالث لضرر ناتج عن حادث سببته في دولة الاقامة مركبة أو سفينة أو طائرة

ج - الدعاوى التي تتعلق بممتلكات خاصة غير منقولة في دولة الاقامة الا اذا كان الموظف القنصلي يحتفظ بها بصفته ممثلا عن الدولة الباعثة ولأغراض البعثة القنصلية .

د - الدعاوى التي تتعلق بتركة خاصة

هـ - الدعاوى الناتجة عن ممارسة نشاطات مهنية أو تجارية في دولة الاقامة من قبل

الموظف القنصلي خارج مهامه الرسمية .

- (2) - لا تتخذ دولة الاقامة اجراءات تنفيذية ضد الموظفين القنصليين الا في الحالات المشار اليها في الفقرة (1) من هذه المادة وفي صورة اتخاذ هذه الاجراءات في الحالات المذكورة يجب عدم انتهاك حرمة أشخاص ومساكن الموظفين القنصليين .
- (3) - يتمتع المستخدمون القنصليون وعملة المصالح القنصلية في البعثة القنصلية بالحصانة أمام الجهات القضائية أو الادارية لدولة الاقامة فيما يتعلق بأمر قاموا بها في اطار وظائفهم باستثناء الدعاوى المنصوص عليها في (أ) و (ب) من فقرة (1) من هذه المادة .

المادة العشرون

الالتزام بالادلاء بشهادة

- (1) - ليلزم الموظفون القنصليون بالادلاء بشهاداتهم
- (2) - تتجنب السلطات المختصة في دولة الاقامة التي تطالب بشهادة الموظف القنصلي في صورة قبوله الادلاء بالشهادة عرقلة ممارسة مهامه ويجوز لها عندما يكون ذلك ممكنا الحصول على الشهادة في مقر سكناه أو في البعثة القنصلية أو قبول تقرير مكتوب منه .
- (3) - يجوز أن يطلب من المستخدمين القنصليين أو عملة المصالح القنصلية الحضور للادلاء بالشهادة أثناء سير الاجراءات القضائية والادارية في دولة الاقامة ولا يمكن لهم ان يرفضوا تأدية الشهادة الا في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (4) من هذه المادة .
- (4) - المستخدمون القنصليون وعملة المصالح القنصلية غير ملزمين للادلاء بالشهادة فيما يخص المسائل المتعلقة بممارسة مهامهم الرسمية أو تقديم أية مراسلات أو وثائق رسمية تخص ذلك كما ان لهم الحق في رفض الادلاء بالشهادة كشاهد خبير فيما يتعلق بقانون الدولة الباعثة .

المادة الحادية والعشرون

الاطفاء من الخدمات والالتزامات

- (1) - يعفى عضو البعثة القنصلية في دولة الاقامة من كل نوع من أنواع الخدمات الشخصية والخدمات العامة والالتزامات العسكرية .
- (2) - يعفى الموظف القنصلي والمستخدم القنصلي من كافة الالتزامات المقررة بموجب قوانين وتراتبية دولة الاقامة فيما يخص تسجيل الأجانب ورخص الاقامة .

المادة الثانية والعشرون

اطفاء الممتلكات من الضرائب

- (1) - تعفي دولة الإقامة من جميع الرسوم والضرائب ما يلي :
- أ - المحلات القنصلية التي تتم حيازتها من طرف الدولة الباعثة أو من ممثلها ومسكن اعضاء البعثة القنصلية .
- ب - أثاث البعثة القنصلية ووسائل النقل التي تكون حيازتها وملكيتهما وصيانتهما مقصورة على الاعراض الرسمية .
- (2) - أحكام الفقرة (1) من هذه المادة لا تنطبق على ما يأتي :
- أ - الضرائب والرسوم المفروضة مقابل خدمات خاصة .
- ب - الضرائب والرسوم المفروضة بمقتضى قوانين وتراتب دولة الإقامة والمنصبة على الشخص المتعاقد مع الدولة الباعثة أو ممثلها .

المسادة الثالثة والعشرون اطفاء اعضاء البعثة القنصلية من الضرائب

- (1) - يعفى الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون من كافة الرسوم والضرائب المحلية والاقليمية والبلدية الشخصية والعينية المفروضة بدولة الإقامة باستثناء ما يلي :
- أ - الضرائب غير المباشرة التي تدخل عادة في اثمان السلع والخدمات
- ب - الرسوم والضرائب التي تفرض على الممتلكات الخاصة غير المنقولة الموجودة في دولة الإقامة مع مراعاة أحكام الفقرة (1) من المادة (22) من هذه الاتفاقية .
- ج - الرسوم والضرائب على التركات والارث ونقل الملكية مع مراعاة أحكام المادة (27) من هذه الاتفاقية .
- د - الرسوم والضرائب التي تفرض على الدخل الخاص غير الدخل الذي حصلوا عليه من مهامهم الرسمية في دولة الإقامة .
- هـ - الاجور المستحقة لقاء تقديم خدمات خاصة
- و - رسوم التسجيل والرسوم القضائية ورسوم الرهن ورسوم الطابع مع مراعاة أحكام المادة (22) من هذه الاتفاقية .
- (2) - يعفى عملة المصالح القنصلية في البعثة القنصلية من الرسوم والضرائب في دولة الإقامة على أجورهم التي تقاضوها لقاء خدماتهم في البعثة .
- (3) - يجب على عضو البعثة القنصلية الذي يلحق اشخاصا بقصد الخدمة الخاصة تخضع مرتباتهم أو أجورهم لضريبة الدخل في دولة الإقامة ان يحترم الالتزامات التي تفرضها قوانين وتراتب وأنظمة هذه الدولة على أصحاب الأعمال فيما يخص تحصيل هذه الضريبة .

المادة الرابعة والعشرون الاطفاء من الرسوم الجمركية والظرائب

(1) - تقوم دولة الإقامة، مع مراعاة ما تقتضي به قوانينها وتراتيبها بالسماح بدخول وخروج الأشياء المذكورة ادناه مع الاعفاء من جميع الرسوم الجمركية باستثناء رسوم التخزين والنقل والخدمات المشابهة.

- أ - الأشياء المعدة للاستعمال الرسمي للبعثة القنصلية
- ب - الأشياء المعدة للاستعمال الشخصي للموظف القنصلي
- ج - الأشياء المستوردة للاستعمال الشخصي للمستخدم القنصلي عند وتيرله لأول مرة وتشمل المواد المنزلية المخصصة لاقامته.

(2) - الأشياء المشار اليها في الفقرات الفرعية (ب) و (ج) من الفقرة (1) من هذه المادة لا يجب أن تتعدى الكميات الضرورية للاستعمال المباشر من قبل الشخص المعني.

(3) - تعفى الأمتعة الشخصية للموظف القنصلي من التفتيش الجمركي ولا يجوز تفتيشها من قبل السلطات المختصة في دولة الإقامة الا اذا كانت هناك أسباب جدية تحمل على الاعتقاد باحتوائها على أشياء غير المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (1) من هذه المادة أو على أشياء تمنع قوانين وتراتيب دولة الإقامة دخولها أو خروجها أو تكون خاضعة للحجر الصحي ، ولا يجوز اجراء التفتيش الا بحضور الموظف القنصلي المعني أو من يمثله.

المادة الخامسة والعشرون امتيازات وحصانات أعضاء الاسرة

يتمتع أعضاء أسرة الموظف القنصلي وأعضاء أسرة المستخدم القنصلي بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها على التوالي بموجب أحكام هذه الاعفاقية الموظف القنصلي والمستخدم القنصلي ويتمتع أعضاء أسرة عملة المصالح القنصلية بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها عملة المصالح القنصلية بموجب الفقرة (1) من المادة (21) من هذه الاعفاقية باستثناء مواطني دولة الإقامة أو المقيمين الدائمين فيها أو الذين يباشرون مهنة خاصة بحقابل في دولة الإقامة.

المادة السادسة والعشرون الأشخاص الذين لا يتمتعون بالامتيازات والحصانات

(1) - لا يتمتع المستخدمون القنصليون وعملة المصالح القنصلية في البعثة القنصلية

الذين هم مواطنون أو مقيمون دائمون في دولة الإقامة بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها فسي هذه الاتفاقية مع مراعاة أحكام الفقرة (3) من المادة (20) من هذه الاتفاقية.

(2) - لا يتمتع أعضاء أسرة الأشخاص المذكورين في الفقرة (1) من هذه المادة بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة السابعة والعشرون **تركة عضو البعثة القنصلية**

في حالة وفاة عضو البعثة القنصلية أو أحد أعضاء أسرته تقوم دولة الإقامة :

أ - بالسماح بتصدير تركة المتوفى المنقولة باستثناء أية تركة اكتسبها المتوفى في دولة الإقامة والتي يكون تصديرها محظورا في وقت وفاته.

ب - بالاغناء من أية رسوم أقليمية أو محلية أو بلدية على الممتلكات المنقولة الخاصة بالمتوفى والتي يكون وجودها في دولة الإقامة مرتبطا بوجود المتوفى فيها بصفته عضو البعثة أو أحد أعضاء أسرته.

المادة الثامنة والعشرون **بداية ونهاية الامتيازات والحصانات**

(1) يتمتع كل عضو بعثة قنصلية بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من لحظة دخوله أراضي دولة الإقامة ليتولى منصبه أو اذا كان موجودا في أراضيها من قبل من اللحظة التي يبدأ فيها عمله في البعثة القنصلية.

(2) - يتمتع أفراد أسرة عضو البعثة القنصلية بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

أ - اعتبارا من تاريخ تمتع عضو البعثة القنصلية بالامتيازات والحصانات وفقا للفقرة (1) من هذه المادة.

ب - اعتبارا من تاريخ دخولهم إقليم دولة الإقامة

ج - اعتبارا من تاريخ صيرورتهم أفرادا في أسرة عضو البعثة القنصلية

(3) - حينما تنتهي خدمة أحد أعضاء البعثة القنصلية تتوقف الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها هو وأفراد أسرته اعتبارا من الوقت الذي يغادر فيه الشخص المعني إقليم دولة الإقامة أو عند انتهاء المهلة الممنوحة له لهذه الغاية.

وفيما يتعلّق بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة (2) من هذه المادة فإن امتيازاتهم وحصاناتهم تنتهي بانتهاء علاقاتهم العائلية بعضو البعثة القنصلية على أنه إذا رغب هؤلاء في مغادرة اقليم دولة الإقامة ضمن مدة معقولة بعد ذلك فإن امتيازاتهم وحصاناتهم تستمر لحين مغادرتهم.

- (4) - تبقى الحصانة القضائية قائمة دون أي تحديد زمني فيما يتعلّق بالأعمال التي يقوم بها الموظف القنصلي أو المستخدم القنصلي خلال ممارسة وظائفه.
- (5) - عند وفاة عضو البعثة القنصلية يستمر أفراد أسرته في التمتع بالامتيازات والحصانات الممنوحة لهم في هذه الاغاقية حتى تاريخ مغادرتهم أراضي دولة الإقامة أو انتهاء المدة المعقولة لتصفية شؤونهم.

المادة التاسعة والعشرون التخلي عن الامتيازات والحصانات

- (1) - يجوز للدولة الباعثة أن تتنازل عن أي من الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الأشخاص المعنيون وفقاً للمواد (19) و (20) من هذه الاغاقية، ويجب ان يكون التنازل صريحاً في جميع الحالات وأن يبلغ كتابه الى دولة الإقامة.
- (2) - إذا قام عضو بعثة قنصلية برفع دعوى في موضوع يتمتع فيه بالحصانة القضائية طبقاً لهذه الاغاقية فلا يقبل منه بعد ذلك ان يتمسك بالحصانة القضائية بالنسبة لكل دعوى معارضة متصلة مباشرة بالدعوى الأصلية.
- (3) - لا يعنى التنازل عن الحصانة القضائية لأغراض الاجراءات المدنية أو الادارية التنازل الضمني عن الحصانة بالنسبة لاجراءات تنفيذ الحكم القضائي التي تستلزم تنازلاً كتابياً مفصلاً عن الحصانة اذا كانت شمة ضرورة لذلك.

الباب الرابع المهام القنصلية المادة الثلاثون المهام القنصلية العامة

- يحق للموظف القنصلي أن يؤدي المهام التالية :
- (1) - حماية حقوق ومصالح الدولة الباعثة وحقوق ومصالح مواطنيها
- (2) - تقديم المساعدة والعون الى مواطني الدولة الباعثة
- (3) - تعزيز وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والسياحية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية بين الدولة الباعثة ودولة الإقامة وكذلك تنمية علاقات الصداقة والتعاون بينهما في المجالات الأخرى.

- 4) - التعرف بكل الطرق المشروعة على أحوال دولة الإقامة وظروف تطورها فسي المجالات التجارية والاقتصادية والسياحية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والمجالات الأخرى وإبلاغ ذلك الى حكومة الدولة الباعثة وتقديم المعلومات للأشخاص المعنيين .
- 5) - ممارسة مهام أخرى مخولة من قبل الدولة الباعثة ولا تمتعها قوانين وتراتب دولة الإقامة أو لا تعارضها هذه الدولة .

المادة الحادية والثلاثون قبول الطلبات الخاصة بالجنسية والسجل المدني

- 1) - يحق للموظف القنصلي أن :
- أ - يتسلم طلبات الجنسية
- ب - يسجل ميلاد ووفاة مواطني الدولة الباعثة
- ج - يسجل مواطني الدولة الباعثة
- د - يقوم باتمام اجراءات الزواج الرسمية لمواطني الدولة الباعثة ويمنحهم شهادات الزواج المتعلقة بذلك وفقا لقوانين وتراتب الدولة الباعثة .
- 2) - أحكام الفقرة (1) من هذه المادة لا تعفي الأشخاص الذين يهمهم الأمر من الخضوع لقوانين وتراتب دولة الإقامة .

المادة الثانية والثلاثون تسليم الجوازات والتأشيرات

- يحق للموظف القنصلي أن :
- 1) - يسلم جوازات سفر أو وثائق سفر أخرى لمواطني الدولة الباعثة وأن يصادق عليها أو يلغيها .
- 2) - يسلم تأشيرات للأشخاص الذين يذهبون الى الدولة الباعثة أو يعبرون أراضيها ويمصدق أو يلغي التأشيرات المذكورة .

المادة الثالثة والثلاثون التوثيق والتصديق

- 1) - يحق للموظف القنصلي أن :

- أ - يترجم الوثائق الى اللغة الرسمية للدولة الباعثة أو لدولة الإقامة وان يشهد بأن الترجمة مطابقة للأصل .
- ب - يصوغ وثائق مواطن الدولة الباعثة للاستعمال خارج هذه الدولة عند الطلب من ذلك المواطن .
- ج - يصوغ وثائق شخص من أية جنسية للاستعمال في الدولة الباعثة عند الطلب من ذلك الشخص .
- د - يصادق على صحة التوقيعات واختام الوثائق الصادرة من السلطات المختصة في الدولة الباعثة أو دولة الإقامة .
- هـ - يقوم بمهام التوثيق الاخرى المأدون بها من قبل الدولة الباعثة على ألا يخالف في ذلك قوانين وتراتبين دولة الإقامة .

2) عند الاستعمال في دولة الإقامة يكون للوثائق المصاغة أو المشهود بصحتها أو المصادق عليها من قبل الموظف القنصلي وفقاً لقوانين وتراتبين دولة الإقامة نفس السريان والفعالية التي للوثائق المصاغة أو المشهود بصحتها أو المصادق عليها من قبل السلطات المختصة في دولة الإقامة .

3) - يحق للموظف القنصلي ان يتسلم ويحفظ على سبيل الوديعة شهادات ووثائق مواطن الدولة الباعثة بشرط ان لا يكون ذلك مخالفاً لقوانين وتراتبين دولة الإقامة .

المادة الرابعة والثلاثون الإبلاغ عن الاعتقال والاحتفاظ والسجن والزيارة

1) - يجب على السلطات المختصة في دولة الإقامة إبلاغ البعثة القنصلية في حالة تعرض احد مواطني الدولة الباعثة للايقاف أو الاحتفاظ أو السجن أو الحرمان من الحرية بأي شكل من الأشكال الاخرى في دائرة اختصاص القنصلية، وذلك في اسرع وقت ممكن لا يتجاوز ستة أيام اعتباراً من تاريخ أحد الاجراءات المذكورة أعلاه .

2) - يحق للموظف القنصلي زيارة مواطن الدولة الباعثة الذي تعرض للايقاف أو الاحتفاظ أو السجن أو الحرمان من الحرية بأي شكل من الأشكال الأخرى وان يتحدث معه أو يتصل به وان يرتب له المساعدة القانونية، ويجب على السلطات المختصة في دولة الإقامة ان تتخذ تدابير لاتمام زيارة الموظف القنصلي للمواطن المذكور في أسرع وقت ممكن لا يتجاوز اثنتي عشر يوماً اعتباراً من تاريخ اتخاذ أحد الاجراءات المذكورة أعلاه وبشرط عدم ممانعة المواطن

- صراحة في ذلك ثم تتيح بعد ذلك باستمرار للموظف القنصلي فرصة للزيارة عند الطلب.
- (3) - للموظف القنصلي الحق في زيارة مواطن الدولة الباعثة الذي يكون بصدده قضاء المدة المحكوم بها عليه .
- (4) - تحيط السلطات المختصة في دولة الإقامة مواطن الدولة الباعثة علماً بأحكام الفقرات (1) و (2) و (3) من هذه المادة .
- (5) - يخضع الموظف القنصلي لقوانين وتراتب دولة الإقامة في قيامه بالمهام المشار إليها في هذه المادة . علماً بأن هذه القوانين والتراتب يجب أن تتيح التحقيق الكامل للغايات التي من أجلها منحت الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة الخامسة والثلاثون مساعدة مواطن الدولة الباعثة

- (1) - يحق للموظف القنصلي أن :
- أ - يتصل بأي مواطن للدولة الباعثة في الدائرة القنصلية ويجتمع به ولا تمنع دولة الإقامة ولا عقيد الاتصال بين مواطني الدولة الباعثة والبعثة القنصلية .
- ب - يطلع على ظروف حياة وعمل مواطن الدولة الباعثة في دولة الإقامة ويوفر له المساعدة اللازمة .
- ج - يتسلم ويحفظ مؤقتاً النقود والممتلكات الثمينة التي تخص مواطن الدولة الباعثة على ألا يخالف ذلك قوانين وتراتب دولة الإقامة .
- د - يطلب من السلطات المختصة في دولة الإقامة التحقق من أماكن وجود مواطني الدولة الباعثة وتبذل السلطات المختصة في دولة الإقامة كل جهد ممكن لتوفير المعلومات اللازمة .
- (2) - في حالة غياب مواطن الدولة الباعثة أو في حالة وجود أي سبب يجعله غير قادر على الدفاع عن حقوقه ومصالحه في الوقت المناسب يجوز للموظف القنصلي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تمثيله أمام المحاكم والسلطات الأخرى في دولة الإقامة وفقاً لقوانين وتراتب هذه الدولة حتى يعين وكيله الخاص أو حتى يكون قادراً بنفسه على الدفاع عن حقوقه ومصالحه .

المادة السادسة والثلاثون تسليم الوثائق وتنفيذ الإنصاف العدلية

يجوز للموظفين القنصليين وفي حدود دائرتهم القنصلية ان يبلغوا الوثائق العدلية

وغير العدلية وان يتولوا تنفيذ الانابات العدلية طبقا للاعفاقيات الدولية السارية وفي صورة انعدام مثل هذه الاعفاقيات يتم ذلك بصفة تتلائم مع قوانين وتراتبين دولة الاقامة.

المادة السابعة والثلاثون التقديم أو الوصاية

للموظف القنصلي الحق في الحدود التي غرضها قوانين وتراتبين دولة الاقامة ان يحافظ على حقوق ومصالح القاصرين وناقصي الأهلية والمحجر عليهم التصرف من مواطني الدولة الباعثة بما في ذلك ترشيح الشخص المناسب كقدم أو وصي على هؤلاء الأشخاص وعلى السلطات المختصة في دولة الاقامة اعلام البعثة القنصلية بالحالات التي تتطلب تعيين مقدم أو وصي على القاصرين أو ناقصي الأهلية أو المحجر عليهم التصرف من مواطني الدولة الباعثة.

المادة الثامنة والثلاثون الابلاغ عن الوفيات

- (1) - انا توفي مواطن للدولة الباعثة في اقليم دولة الاقامة، فعلى السلطات المختصة لهذه الدولة ابلاغ البعثة القنصلية بذلك وبدون تأخير.
- (2) - يجب ان يتضمن بلاغ الوفاة كافة المعلومات المتعلقة بها خاصة أسباب الوفاة وتاريخ ومكان حدوثها وكذلك عنوان المتوفى بقدر الامكان في كل من الدولة الباعثة ودولة الاقامة.
- (3) - على السلطات المختصة في دولة الاقامة ان تسلم للبعثة القنصلية بدون مقابل بشهادة الوفاة وجواز سفر المتوفى.

المادة التاسعة والثلاثون المهام المتعلقة بالتركة

- (1) - انا خلف أحد مواطن الدولة الباعثة عند وفاته تركه في دولة الاقامة وجب على السلطات المختصة لهذه الدولة ان تقوم باعلام البعثة القنصلية في أسرع وقت ممكن بحالة التركة وقائمة الورثة والموصى لهم ومنفذ الوصية ان ترك وصية.
- (2) - انا لم يكن لمواطن الدولة الباعثة المتوفى وارث أو موصى له او منفذ الوصية في دولة الاقامة للموظف القنصلي ان يطلب من السلطات المختصة لهذه الدولة ان تتخذ بدون تأخير التدابير اللازمة لحفظ وادارة التركة.

(3) - وتقوم السلطات المختصة لدولة الإقامة في الحالة المذكورة في الفقرة السابقة باستدعاء الموظف لحضور عملية جرد التركة ووضع أو ازالة الاختتام وكذلك للتوقيع على المحضر الخاص بذلك.

(4) - اذا استحق مواطن من الدولة الباعثة ارثاً أو وصية من شخص متوفى بدولة الإقامة مهما كانت جنسيته وتسلم موضوع الارث أو الوصية فان السلطات المختصة بدولة الإقامة تبلغ البعثة القنصلية باستلامه للتركة أو الأشياء الموصى بها. أما اذا لم يكن الوارث أو الموصى له موجوداً في دولة الإقامة فان سلطات هذه الدولة تعلم البعثة القنصلية بحق هذا المواطن في الارث والوصية.

(5) - في حالة وجود حق ل احد مواطن الدولة الباعثة أو اذا ادعى ان له حقاً في أن يرث تركة في دولة الإقامة وتعذر عليه الحضور بنفسه أو بواسطة وكيل عنه لاتمام اجراءات الارث يجوز للموظف القنصلي بنفسه أو بواسطة مندوبه أن يمثل المواطن أمام المحكمة أو أمام سلطات الاختصاص الاخرى في دولة الإقامة.

(6) - اذا آل بعد اتمام الاجراءات المتعلقة بالتركة بدولة الإقامة المنقول من التركة أو محصول بيع المنقول والعقار منها الى وارث أو مستحق من مواطني الدولة الباعثة ليس مقيماً بدولة الإقامة ولم يعين وكيلاً عنه فان الأموال المذكورة أو محصول بيعها يسلم بدون تأخير للبعثة القنصلية للدولة الباعثة على شرط :

أ - ثبوت صفة الوارث أو المستحق

ب - وقوع الاذن اذا اقتضى الحال من طرف الدوائر المختصة في دولة الإقامة بتسليم أموال التركة أو محصول بيعها.

ج - أداء أو ضمان كافة ديون التركة الواقع التصريح بها في الموعد المقرر

د - أداء أو ضمان الرسوم المتعلقة بنقل ملكية التركة الى الورثة

(7) - تنطبق الأحكام الواردة في الفقرة (6) من هذه المادة على مستحقات المتوفى الناشئة عن التعويض المالي عن حوادث الطرقات وحوادث الشغل وعقود التأمين على الحياة.

(8) - عند وفاة أحد مواطني الدولة الباعثة أثناء اقامته المؤقتة في دولة الإقامة ولم يطالب بها وارث حاضر بهذه الدولة تقوم السلطات المختصة في هذه الدولة بتسليم عضو البعثة القنصلية فوراً وبدون أي اجراء مخلفات المتوفى وجميع الوثائق والنقود والمواد الثمينة والأمتعة الشخصية المملوكة له بقصد تحويلها الى ورثته أو الموصى لهم أو لأي أشخاص آخرين مخولين باستلام هذه المخلفات .

(9) - يتم تسليم وتصدير الممتلكات والمبالغ العالية حسب قوانين وترتيب دولة الإقامة.

10) - يخضع عضو البعثة القنصلية لقوانين وتراتب دوله الإقامة في ممارسة مهامه كما هو مذكور في الفقرات (5) و (6) و (7) و (8) في هذه المادة.

المادة الأربعون مساعدة سفن الدولة الباهية

- 1) - يحق للموظف القنصلي أن يقدم المساعدة لسفن الدولة الباهية الموجودة في الرصيف أو في المياه الداخلية أو الإقليمية لدولة الإقامة ولربانها وطاقمها كما يحق له :
- أ - الصعود الى السفينة عندما يسمح لها بالارساء وان يتصل بالربان وملاحيها وأن يتسلم تقارير عن السفينة وحمولتها ورحلتها.
 - ب - استلام فحص وصياغة والتوقيع على الوثائق الخاصة بالسفينة أو التصديق عليها.
 - ج - التحقيق في أي حادث يقع أثناء الرحلة على أن لا يتعارض ذلك مع صلاحيات السلطات المختصة في دولة الإقامة .
 - د - تسوية النزاعات بين الربان وملاحي السفينة حول الأجور وعقود الخدمة وغيرها بشرط عدم المساس بحقوق السلطات المختصة في دولة الإقامة.
 - هـ - قبول زيارات الربان أو أي فرد من ملاحي السفينة وأيضا عند الضرورة القيام بما يلزم لمعالجته الطبية أو لعودته الى وطنه .
 - و - ان يتولى الأمور الاخرى المتعلقة بالسفينة والمخولة من قبل الدولة الباهية.
- 2) - يمكن للربان أو أي فرد من ملاحي السفينة الاتصال بالموظف القنصلي ويمكنهم الذهاب الى البعثة القنصلية على الا يتعارض ذلك مع قوانين وتراتب دولة الإقامة فيما يتعلق بإدارة الموانئ والأجانب.

المادة الحادية والأربعون الحماية في حالة الاجراءات الاجبارية ضد سفينة الدولة الباهية

- 1) - اذا كانت السلطات المختصة بدولة الإقامة تنوي اتخاذ تدابير اجبارية أو القيام ببحث رسمي على متن سفينة الدولة الباهية، فإنه يتعين عليها اعلام الموظف القنصلي أو ممثله بذلك مسبقا حتى يتمكن من الحضور عند اتخاذ الاجراءات. وفي حالات الاستعجال التي يصعب فيها القيام بمثل ذلك الاعلام مسبقا يتعين على السلطات المختصة في دولة الإقامة أن تبلغ للموظف القنصلي أو ممثله بذلك فورا بعد اتخاذ الاجراءات وتقدم له التفاصيل الكاملة عن الاجراءات المتخذة بدون تأخير.

(2) - أحكام الفقرة (1) من هذه المادة تنطبق على الاجراءات المشابهة المتخذة على الشاطئ من قبل السلطات المختصة في دولة الاقامة ضد ربان السفينة أو أي فرد ممن ملاحظها:

(3) - أحكام الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة لا تنطبق على أي تفتيش عادي تقوم به السلطات المختصة في دولة الاقامة فيما يتعلق بالجمارك وادارة الموانئ والمراقبة الصحية ومراقبة الحدود ولا على أية اجراءات تتخذ من قبل مثل هذه السلطات لتأمين الملاحة البحرية أو لمنع تلويث المياه.

(4) - في ما عدا صورة طلب أو موافقة من ربان السفينة التابعة للدولة الباعثة أو من الموظف القنصلي، فان السلطات المختصة في دولة الاقامة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للسفينة اذا لم يحدث فيها اخلال بالأمن والنظام العام في دولة الاقامة.

المادة الثانية والأربعون مساعدة السفن المحطمة التابعة للدولة الباعثة

(1) - اذا تعرضت سفينة تابعة للدولة الباعثة لحادث في المياه الداخلية أو الإقليمية لدولة الاقامة تقوم السلطات المختصة في هذه الدولة بإبلاغ البعثة القنصلية في أسرع وقت ممكن وتحيطها علماً بالاجراءات المتخذة لانقاذ السفينة والأشخاص الذين كانوا على ظهرها وحمولتها والممتلكات الاخرى.

(2) - يحق للموظف القنصلي ان يتخذ اجراءات تقديم المساعدة لأي سفينة محطمة تابعة للدولة الباعثة وملاحيقها وركابها وان يطلب مساعدة السلطات المختصة لدولة الاقامة في هذا الخصوص.

(3) - اذا وجدت سفينة محطمة تابعة للدولة الباعثة أو موادها أو حمولتها بالقرب من شاطئ دولة الاقامة أو أحضرت الى مينائها ولا يوجد ربان السفينة أو مالكها أو أي وكيل لشركة السفينة أو لشركة التأمين أو اذا لم يكونوا في وضع يخولهم اتخاذ الاجراءات للمحافظة عليها أو التصرف فيها، تقوم السلطات المختصة في دولة الاقامة بإبلاغ البعثة القنصلية في أسرع وقت ممكن ويجوز للموظف القنصلي ان يتخذ الاجراءات المناسبة بالنيابة عن مالك السفينة .

(4) - لا تخضع السفينة المحطمة التابعة للدولة الباعثة ولا حمولتها وموادها للرسم الجمركي أو أية تكاليف مشابهة من قبل دولة الاقامة على أن لا تعرض للبيع أو للاستعمال في هذه الدولة.

المادة الثالثة والأربعون طائرات الدولة الباهية

أحكام هذه الاتفاقية الخاصة بسفن الدولة الباعثة تنطبق على طائراتها بشرط أن لا يتعارض ذلك مع أحكام الاتفاقيات الثنائية السارية المفعول بين الدولة الباعثة ودولة الاقامة أو الاتفاقيات المتعددة الجوانب التي وقع الطرفان عليها.

المادة الرابعة والأربعون الدائرة القنصلية

لا يتجاوز الموظف القنصلي في ممارسة مهامه حدود الدائرة القنصلية غير أنه يجوز له ممارسة هذه المهام خارج الدائرة المذكورة بموافقة دولة الاقامة.

المادة الخامسة والأربعون الاتصال بسلطات دولة الاقامة

للموظف القنصلي الاتصال بالسلطات المحلية المختصة في الدائرة القنصلية أثناء أدائه لمهامه والاتصال بالسلطات المركزية لدولة الاقامة في الحالات اللازمة وفي الحدود المسموح بها بالقوانين والتراتب والعتادات فيها.

الباب الخامس الأحكام العامة المادة السادسة والأربعون احترام قوانين وتراتب دولة الاقامة

(1) - بدون المساس بامتيازات وحصانات اعضاء البعثة القنصلية يكون لزاما على جميع الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية احترام قوانين وتراتب دولة الاقامة بما فيها قوانين المرور، كما أن عليهم عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

(2) - لا يجوز استخدام المحلات القنصلية لأغراض تخرج عن اطار تنفيذ المهام القنصلية.

(3) - على البعثة القنصلية وعلى أعضاء اسرها مراعاة قوانين وتراتب دولة الاقامة فيما يتعلق بالتأمين على وسائل النقل.

4) - لا يمارس أعضاء البعثة القنصلية الذين ترسلهم الدولة الباعثة الى دولة الاقامة، أي نشاطات مهنية أو تجارية في دولة الاقامة غير مهامهم الرسمية.

المادة السابعة والأربعون **ممارسة المهام القنصلية من قبل البعثات الدبلوماسية**

- 1) - يجوز للبعثة الدبلوماسية للدولة الباعثة ممارسة المهام القنصلية في دولة الاقامة، وتنطبق حقوق والتزامات الموظفين القنصليين المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على أعضاء البعثة الدبلوماسية للدولة الباعثة المكلفين بمهام قنصلية.
- 2) - تعلم البعثة الدبلوماسية للدولة الباعثة وزارة خارجية دولة الاقامة بأسماء ورتب أعضاء البعثة الدبلوماسية المكلفين بمهام قنصلية.
- 3) - أعضاء البعثة الدبلوماسية المكلفين بمهام قنصلية يستمرون في التمتع بالحقوق والتسهيلات والامتيازات والحصانات التي يستحقونها استنادا الى أوضاعهم الدبلوماسية.

المادة الثامنة والأربعون **ممارسة المهام القنصلية نهاية من دولة ثالثة**

يجوز للبعثة القنصلية للدولة الباعثة ممارسة المهام القنصلية في دولة الاقامة نيابة عن دولة ثالثة بعد اعلام دولة الاقامة بذلك بشكل مناسب بشرط الا تعترض عليها هذه الدولة.

الباب السادس **الأحكام النهائية** **المادة التاسعة والأربعون** **تسوية الخلافات الناجمة عن التطبيق أو التفسير**

- 1) - يقع الرجوع الى اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية في حلّ المواضيع التي لم يرد ذكرها في هذه الاتفاقية.
- 2) - تتم تسوية الخلافات الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية أو تفسيرها بالطريقة الدبلوماسية.

المادة الخمسون
المصادقة والدخول حيز التنفيذ والغاء

- (1) - تخضع هذه الاتفاقية للمصادقة وتدخل حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الموالي لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها ببيكين
- (2) - تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ستة أشهر من التاريخ الذي تقوم فيه إحدى الدولتين المتعاقبتين بإبلاغ الدولة الأخرى كتابيا عن رغبتها في الغاء العمل بهذه الاتفاقية.
- وأشهادا على ذلك فقد وقع المفوضان من قبل الدولتين المتعاقبتين على هـذه الاتفاقية.

عقدت هذه الاتفاقية بتونس في 31 مارس 1992

وحررت في نظيرين باللغتين الصينية والعربية لكل منها نفس الحجة القانونية.

عن الجمهورية التونسية

عن جمهورية الصين الشعبية

نور الدين المجدوب

آن هوي هـو